انما هو لفوه شبهة في ذلك بحث يخرج كونها من القرآن من جهة الوصوح المجهد
الاشكال وسل هذا منع التكفير قال قيل فعلى ما اختاره المتاخرون هل بقي اختلاف
بين العرفين قلنا نعم هي عدد الشافعية مائة وبلد عشرة آية من السور كما ان وله
فيما لا ادري كما بلدان عدة آيات من سورة الرحمن وعند الحنفية آية واحدة من
القرآن كررت للفصل والتبرك وليست آية من شيء من السور وحاز بكريرها
في اوايل السور لانها تنزلت وتنقلت لذلك خلاف من اخذ بلحق بالمصحف آيات مكررة
مثل ان يكون في اول كل سورة الحمد لله رب العالمين فانه يقدر بقا او محونا فعلما
هو المناسب لغرض الاصولي يكون المراد بما تقدم بين دفتي المصاحف ما يشمل
الكل والبعض الا انه ان ابقي على عمومه مدخل في الحد الحرف او الكلمة من القرآن
ولا يسمى قرآنا في عرف الشرع ان حقن بالكلام التام خرج بعض ما ليس بكلام تام مع انه يسمى
قرآنا ويحرم مسه على المحدث وتلاوته في الجنب وعلما دل عليه سياق كلام المصنف
المراد ما نقل بمجموع ما هو لانه جعله تعريفا للمجموع السمعي لا للمعنى الكلي فلا يرد عليه
الا انه لا يناسب غرض الاصولي قال قيل فيلزم عموم المشترك قلنا ليس معنى
كونه حقيقة في البعض كما انه حقيقة في الكل انه موضوع للبعض خاصة كما انه
موضوع للكل خاصة حتى يكون جعله على الكل والبعض من عموم المشترك بل هو
موضوع تارة للكل خاصة وتارة لما يعم الكل والبعض اعني المنقول في الصحف
تواترا فيكون حقيقة في الكل والبعض باعتبار وضع واحد ولا يلزم من عموم المسبب
قوله فان تمام الجواب سيوقف على هذا اعني ان جعل التعريف المذكور تفسيرا
للفظ الكتاب او القرآن وعلما له على ما يراد الكتب او الكلام الالهي بحوري
معروفا المصحف الا كتفا بالعرف او الاشارة ونحو ذلك ولا يلزم الدور وان
جعل تعريفا لماهية الكتاب او القرآن فلا يتم معرفة ماهية المصحف وهي موقوفة
على معرفة ماهية القرآن صرون انه لا معنى له الا ما كتب فيه القرآن فلزم الدور
لا يقال فالدور انما يلزم اذا جعل تعريفا لماهية القرآن دون الكتاب لانا نقول
ماهية الكتاب هي بعينها ماهية القرآن لما مر من انهما اسمان لشيء واحد فتوقف
المصحف على ماهية القرآن توقفه على ماهية الكتاب وبهذا ظهر ان تفسير المصحف

فان قيل فالكتاب بالمعنى
الثاني هل يصح تفسيره
بالقرآن قلنا نعم على ان
يكون القرآن اعم حقيقة
في البعض كما مر حقيقة في الكل

بما جمع فيه الوحي المتلو لا يدفع الدور لانه ايضا مراد في الكتاب فالقرآن فالمصنف
صرح بانه ليس تعريفا للماهية سواء عرف به الكتاب او القرآن اشارة الى انه لا فرق بين
بين الصورتين ثم قال واعلم ان الدور ان اريد بتعريف ماهية القرآن اشارة الى ان
ماهية الكتاب هي ماهية القرآن فذكر احدهما مغنيا عن الآخر فان قيل تفسير المصحف
بما جمع فيه الصحابة مطلقا على ما هو موضوع اللغة وخرج منسوخ التلاوة عن التعريف
بعدا لتواتر فلا دور قلنا عدلنا عن الظاهر الى الخفي وعن الحقيقة الى المجاز الغرفي
فلا يحسن في التعريفات فان قيل تعريف الاصولي انما هو للمفهوم الكلي الصادق
على المجموع وعلى كل بعض ومعرفة المصحف انما تتوقف على القرآن بمعنى المجموع الشخصي
وهو معلوم مشهود من الناس يحفظونه وتتداولونه علما وتلاوة فلا دور قلنا يوسم آخر
المجموع الشخصي لحقيقته دون معرفة المفهوم الكلي فبين كلام المصنف على ان التعريف لمجموع
المصحف دون المفهوم الكلي قوله ان تخصيصه اي تعريفه بخواصه فان كلا اي بطلت بها تميز الشيء
بما يخصه شخصا كان او نوعا قوله ويطلق على الكلام الالهي كما في قوله صلى الله عليه وسلم القرآن
كلام الله تعالى غير مخلوق والحديث وهي صفة قديمة هما في المكتوب والاول ليست من جنس
الحروف والاصوات لاستحالة الامر والنهي والاخبار ولا سيما ما مضى والحال
والاستقبال الا بحسب التعلقات والاضافات كالعلم والقدرة وهذا الكلام
اللفظي الحادث المؤلف من الاصوات والحروف القائمة بمحالها سمي كلام الله والقرآن
على معنى انه عبارة عن ذلك المعنى القديم الا ان الاحكام لما كانت في نظر الاصولي
منوطة بالكلام اللفظي دون الاول جعل القرآن اسما له واعتنى في تفسيره ما عبر به
عن المعنى القديم لا يقال التعبير تحصيل تحديد ذكر النقل فلا حاجة الى ما في القيود
لانا نقول التعريف وان كان للتمييز فلا بد وان يساوي المعرف فذكر ما في القيود
لتحصيل المساواة قوله على ان الشخصي لا يحد لان معرفته لا تحصل الا بتعيين
مشخصاته بالاشارة او نحوها كالتعبير عنه باسمه العلم واحد لا يفيد ذلك
لان غاية الحد التام وهو ما يشتمل على مقومات الشيء دون مشخصاته ولقائل
ان يقول الشخص مركب اعتباري هو مجموع الماهية والتشخص فلم لا يحد بما
يفيد معرفة الامرين لا يقال تعريف المركب الاعتباري يعني الكلام في الحد الحقيقي